العلاقات العراقية . الكويتية في ضوء تحديات المتغير الاقليمي بعد عام ٢٠٠٣

Iraqi–Kuwaiti relations in light of the challenges of the regional variable after ٢٠٠٣

*أ.د خلود محمد خميس/ قسم العلاقات الدولية / كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

Prof. Kholoud Muhammad Khamis Department of International Relations / College of Political Science / Al–Mustansiriya University

الملخص:

عند دراسة ظاهرة العلاقات الدولية لاي طرفين او عدة أطراف في المجتمع الدولي يمكن ان تنطبق نظرية (دايفيد ايستون) حول العلاقات الدولية والتي تنص بتأثير العوامل الداخلية والعوامل الخارجية كحاجات ومتطلبات في المدخلات في صنع القرار السياسي ومدى تأثيرها في القرارات الخارجية للدول كاستجابة في المخرجات، لذلك اثرت تلك العوامل تأثيرا مباشرا وسلبيا في معظم القرارات التي اتخذها صانع القرار السياسي الخارجي الكويتي تجاه العراق وبالعكس وخلال الحقبتين قبل وبعد سقوط النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. وهذا التأثير أدى لتعثر العلاقات منذ عشرات السنيين فتميزت ما بين التعاون المشروط أو الانغلاق والتعقيد والقطيعة بين البلدين. وتلك اوجدت السياسة بابا لبعض الخلافات والتي يعود تاريخها إلى الثلاثينات من القرن الماضي عندما بدأ العراق يستعد لنيل استقلاله ويرتب أوراقه الداخلية للدخول في عصبة الأمم الذي يتطلب منه ترسيم حدوده وكان من الطبيعي ان تتفاقم المشكلة بسبب تثبيت الحدود بين الطرفين واستمرت المشكلة الحدودية لسنوات عدة.

* الايميل dr.khlood. mahmad69@gmail.com

Abstract:

When studying the phenomenon of international relations for any two parties or several parties in the international community, the theory of (David Easton) on international relations can be applied, which states the influence of internal factors and external factors as needs and requirements in the inputs in political decision-making and the extent of their impact on the external decisions of countries as a response in the outputs, so These factors directly and negatively affected most of the decisions taken by the Kuwaiti foreign political decision-maker towards Iraq and vice versa, and during the two eras before and after the fall of the political regime in Iraq after 2003.

This influence led to the faltering of relations for decades, characterized by conditional cooperation or closure, complexity and estrangement between the two countries. And this policy created a door for some differences, which date back to the thirties of the last century, when Iraq began preparing for its independence and arranging its internal papers to enter the League of Nations, which required it to demarcate its borders.

المقدمة:

تعد المتغيرات الاقليمية من اهم العوامل التي اثرت على العلاقات العراقية . الكويتية وذلك بفعل تاثيرها المباشر او غير المباشر سواء كان هذا التاثير سلبيا او ايجابيا اذ تشمل البيئة الاقليمية المحيطة بالعراق دولا ذات ثقل كبير ومهمة للتاثير في مستقبل العراق وعلاقاته بدول الجوار الجغرافي القريبة سواء تجاه دولة الكويت او دول الخليج العربية وغير العربية (ايران وتركيا) بل وحتى عموم الشرق الاوسط ،فكان للاحتلال الامريكي الاثر السلبي الكبير على العراق ،فقد اصبح ساحة مكشوفة للصراع والتنافس بين جميع القوى الاقليمية والدولية والذين لهم مصالح مباشرة وغير مباشرة ولاسيما الدول التي لديها حدود متاخمة لحدود العراق والتي تخشى على مستقبلها السياسي ومكانتها الجغرافية والاقليمية .

وعند دراسة ظاهرة العلاقات الدولية لاي طرفين او عدة أطراف في المجتمع الدولي يمكن ان تنطبق نظرية (دايفيد ايستون) حول العلاقات الدولية والتي تنص بتاثير العوامل الداخلية والعوامل الخارجية كحاجات ومتطلبات في المدخلات لصانع القرار السياسي ومدى تاثيرها في القرارات الخارجية للدول كاستجابة في المخرجات.[١] لذلك اثرت تلك العوامل تاثيرا مباشرا وسلبيا في معظم القرارات التي اتخذها صانع القرار السياسي الخارجي الكويتي تجاه العراق وخلال الحقبتين قبل وبعد سقوط النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

الفرضية: ينطلق البحث من فرضية مؤداها(ان سلوك صانع القرار السياسي الخارجي تجاه دول الجوار الجغرافي والمتغيرات المحلية للدولة والاقليمية المحيطة بها تشكل تحديات ومحددات مهمة ورئيسة امام استمرار وتطوير العلاقات الثنائية ضمن المحيط الجغرافي والاقليمي).

الاشكالية: اعتمدت اشكالية البحث على عدد من التساؤلات أهمها :

. كيف أثر سلوك صانع القرار السياسي العراقي . الكويتي على علاقات الطرفين؟ كيف تعامل كلا الطرفين مع الازمات والمشاكل باعتبارهما دول جوار جغرافي؟ هل انعكست المشاكل المتجذرة بين الطرفين على موقعهما الاقليمي في المنطقة؟ هل اثرت القوى الدولية على موقف الطرفين تجاه الاخر؟

وقد قسمت الدراسة الى عدة محاور وبالشكل الاتي:

مدخل تمهيدي: نظرة عامة للعلاقات العراقية . الكويتية قبل عام ٢٠٠٣

المبحث الاول: واقع العلاقات العراقية . الكويتية بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الثاني: طبيعة المحددات الداخلية والاقليمية وتاثيرها على العلاقات العراقية . الكويتية.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية . الكويتية في ضوء تاثير المتغير الإقليمي.

مدخل تمهيدي: نظرة عامة للعلاقات العراقية الكويتية قبل عام ٢٠٠٣

لم يظهر الخلاف العراقي . الكويتي بشكل عملي وفق متغيرات الصراعات والخلافات السياسية إلا عام ١٩٦١م و لقد حصلت الكويت على الاعتراف بكيانها السياسي من قبل نظام (عبد السلام عارف) في العام ١٩٦٣ ووقعت اتفاقية وهكذا لعب العامل الجغرافي دورا مهما في التاثير على العلاقات العراقية . الكويتية لبلدين يتقاسمان حدودا برية دولية وبحرية قدرت بحوالي ٢٤٠ كيلو مترا (١٤٩ ميلا) والتي اصبحت سببا رئيسيا في توتر العلاقات بين البلدين بسبب الازمات الحدودية خلال عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧.[٢] ورغم الازمات التي مر بها البلدين بقيت المشكلة دون حراك فحاولت الكويت التحرك لاستغلال الظروف التي مر بها العراق ولاسيما خلال الحرب العراقية . الايرانية فقامت بالزحف باتجاه الشمال لاكثر من ٧٠ كم واقامت المخافر والمنشات العسكرية ومزارع ومنشات نفطية لتثبيت امر واقع على العراق[٣]، وخلال الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ .١٩٨٨

وبسبب موقع الكويت القريب من دائرة هذه الحرب فانها تاثرت من خلال تعرض ناقلاتها النفطية والتجارية للقصف من الجانبين العراقي والايراني والمعروفة باسم حرب الناقلات والتي قدرت بحوالي ٦٪ من مجموع الناقلات المقصوفة.[٤] ولقد حدثت الازمة بين الطرفين عندما طالب العراق بالغاء الديون الكويتية على العراق ودفع مساعدات مالية له للتخلص من ازمته الاقتصادية وتأجير بعض الجزر الكويتية له كمنفذ تجاري ومائي نحو العالم الخارجي.[٥]

فكانت السياسة النفطية التي اتبعت من قبل الكويت السبب الرئيسي لسيرالعلاقات الى الاتجاه السلبي فسياستها النفطية ادت الى انخفاض قيمة النفط ليصل سعر البرميل الى ١٢ دولار واثر ذلك بالتالي سلبا على الاقتصاد العراقي مما زاد من خسائره لتصل الى ما قدر بحدود ٧ مليار دولار سنويا وهو الامر الذي ادى الى اجتياح العراق للاراضي الكويتية في مطلع اب ١٩٩٠.الا ان الحدود عادت الى التقسيم مجددا في عام ١٩٩٤ حين فرضت الامم المتحدة قرارها بترسيم الحدود بين العراق والكويت.ومنذ ذلك التاريخ بالذات انتقلت العلاقات لمرحلة متقدمة من الصراع لتستمر عدائية حتى عام ٢٠٠٣ وخلافية وتنافسية.[٦] فلقد قدمت الكويت اقصى دعمها للولايات المتحدة الامريكية،حيث يذكر تقرير الكونغرس الامريكي بان الكويت قدمت ما قيمته (٢٠٦) مليون دولار مباشرة لقوات التحالف الدولي فضلا عن ٦٠ مليون دينارکويتي كدعم عيني يشمل الغذاء والوقود كما قامت الكويت بمنح قاعدتين بريتين كمركز قيادة للقوات الامريكية في شمال مخيم الدوحة وفي الجنوب مخيم عرفيجان وكتقدير امريكي للدور الكويتي القوي في دعم الكويت للعمليات العسكرية قامت ادارة(بوش الابن) في نيسان ٢٠٠٤ بتصنيف الكويت حليفا رئيسا خارج حلف الناتو وهي الصفة المعطاة لمملكة البحرين حيث لم يحصل على هذه الصفة الا بعض دول العالم.[٧]

المبحث الاول: واقع العلاقات العراقية . الكويتية بعد عام ٢٠٠٣

لقد شكلت حرب عام ١٩٩٠ونتائجها عاملا سلبيا في العلاقات بين العراق والمنظومة الخليجية لاسيما احد اعضائها الكويت وما ترتب على ذلك من ابقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .[٨] لمدة ليست بالقصيرة وان رفعت عنه بعض بنود الفصل السابع ..فبعد عام ٢٠٠٣ لم تمنع القضايا والملفات العالقة بين العراق والكويت على مدى السنوات الماضية قبل عام ٢٠٠٣ الى محاوله تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات،فبعد ان تولى الحاكم المدني (بول برايمر) منصبه في العراق، اعلن عن ضرورة عودة العلاقات الى ما كانت عليه ، ففي تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٩ زار وزير الخارجيه العراقي السابق (هوشيار زيباري) الكويت وألتقى مع وزير الخارجية الكويتي، واكد ان زيارته للكويت رسمية وفي ٢٠٠٤/٦/٢٨، اعلنت الحكومة الكويتية ترحيبها بنقل السلطه الى العراقيين، وفي ٢٠٠٥/١/٣٠ رحبت الكويت بألانتخابات العراقية ، فاستقبلت الكويت اول سفير عراقي هو (محمد حسين بحر العلوم) الا انها لم تفتح بعثة دبلوماسية في العراق بل انها طالبت الخطوط الجوية العراقية بتعويضات تصل الى ١٠٢ مليار دولار لمصلحة الخطوط الجوية الكويتية من محاكم كندية وبريطانية مما حدا بالحكومة العراقية الى تصفية مؤسسة الخطوط الجوية العراقية لتفادي احكام التعويض.[٩]

ان مسالة الحدود شكلت لصانع القرار السياسي الخارجي الكويتي هاجسا وقلقا في تعامله مع العراق وهذا ما بدأ واضحا من خلال ما عبر عنه احد المسوؤلين الكويتين للقنصل الامريكي في الكويت (زيليكو)في عام ٢٠٠٦ بالقول (ان قلق الكويت الاول يكمن في جنوب العراق الذي يعتبر احد المشاكل الرئيسية التي سوف تواجه الكويت في المستقبل)[١٠] وبتاريخ ١٥ /٢٠٠٧/١١ بحث الرئيس العراقي(جلال الطلباني) مع امير الكويت الشيخ (صباح الاحمد الصباح)سبل تطوير التعاون بين البلدين في المجالات كافه، وضرورة اعادة التمثيل الدبلوماسي بين العراق والكويت، وبالفعل عينت الكويت بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٨ سفيرا لها في بغداد، وفي ٢٠٠٩/٦/١٠ أكد الناطق الرسمي باسم

الحكومة العراقيه (علي الدباغ) عن وجود مساعي كويتيه لابقاء العراق تحت طائله البند السابع، مالم تنفذ بغداد التزاماتها تجاه الكويت في القضايا العالقة بين البلدين ،ولتعزيز العلاقات واعادة الاجواء الودية تم تقديم اوراق اعتماد (السفيرمحمد حسين محمد بحرالعلوم) بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ كاول سفير للعراق في الكويت بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ ، لكن كانت من اهم المحددات والمعوقات والتي اثرت على العلاقات العراقية الكويتية والتي يمكن نتناولها بالشكل التالي :

أولا – مسألة التعويضات:

بعد الاحتلال الامريكي للعراق تلقى صندوق التعويضات التابع للامم المتحدة طلبات للتعويض قدرها ٣٦٨ مليار دولار، الا انه اقر ٥٢ مليار دولار فقط بينها ٣٩ مليار دولار للكويت وذلك استنادا الى ارقام من الكويت ومن الصندوق.[١١]

ومما اثار حفيظة الحكومة العراقية ان الكويت رفضت رسميا اغلاق ملف التعويضات التي يدفعها العراق لها من عائداته النفطية .

ثانيا– الديون:

فهي أقدم من قضية التعويضات وقدرت ديون الكويت على العراق بحوالي (١٠٧) اي مائة وسبعة مليار دولار اميركي بدون الفوائد المالية المستحقة على هذه الديون وبحسب تقدير الجانب الكويتي . وخلال المؤتمر الذي عقد في مدريد للدول المانحة وشاركت فيه ٦٠ دولة تم جمع ٣٣ مليار دولار لإعمار العراق من ست دول بالاضافة الى البنك الدولي والاتحاد الاوروبي. وكانت الكويت من بين الدول المشاركة في هذا الدعم حيث تعهدت الكويت بتقديم مليار ونصف مليار دولار.

ثالثا. حقول النفط المشتركة

تمتد الحقول النفطية على جانبي الحدود للطرفين والتي رسمت بقرار أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٩٣، ووافق عليه العراق رسمياً وتتمسك به الكويت،حيث ان شكل الحدود

الحالي بين العراق والكويت يستند في شرعيته الى قرار مجلس الامن الدولي المرقم ٨٣٣ /١٩٩٣ بموجب الفصل السابع والذي وافق عليه العراق حسب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٢٠٠ في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ واودع ذلك القرار والمصادقة عليه لدى الامانة العامة للامم المتحدة ،فكان القرار سابقة دولية في ترسيم الحدود بين الدولتين ،فقام بتخطيط الحدود البرية والبحرية بين العراق والكويت بشكل نهائي وطالب باحترام حرمة تلك الحدود الدولية،وقد جاء القرار استنادا الى الفقرة ٣ من قرار مجلس الامن المرقم ١٩٩١/٦٧٨ والذي نص على (يطلب الى الامين العام ان يساعد في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتخطيط الحدود).[١٢] ففي شمال الكويت، مجموعة من الحقول النفطية أهمها الروضتين وبحرة والصابرية، وفي جنوب العراق حقول الزبيروالقرنة وجزيرة مجنون، وهناك حقل مهم يمتد في اراضي البلدين من الشمال الى الجنوب، ويقع الى الغرب من منفذ صفوان العبدلي الحدودي، يسميه الكويتيين الرتقة ويسميه العراقيون الرميلة وتعد مشكلة هذا الحقل من اهمها حيث تقوم الكويت باستغلالها من خلال الحفر الافقي تحت الارض . والاتفاق على هذا الحقل اهم صعوبات التعاون النفطي الذي تحدث عنه وزير النفط الكويتي الشيخ احمد العبدالله الصباح ، حيث اتخذ النظام السياسي السابق، هذا الملف النفطي مدخلاً لمشروعه لاحتلال الكويت عام ١٩٩٠، فقد اتهم الكويتيين بأنهم يسرقون نفط العراق عن طريق الحفر الافقي تحت الارض.[١٣]

رابعا. مسألة الحدود : بعد تغير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ أقامت الكويت منفذاً وحيداً لعبور المدنيين والبضائع الى العراق، فضلا عن المنفذ العسكري الخاص بالقوات الغربية العاملة في العراق والتي لها قواعد لوجستية ضخمة في الكويت وتتخذ ميناء «الشعيبة» في جنوب الكويت منفذاً استراتيجياً لحركة نقل المعدات العسكرية من العراق وإليه.[١٤] الا ان الكويت صعدت من موقفها عندما وزعت خريطة جديدة لترسيم الحدود تمتد من ام قصر شمالا حتى وادي الباطن جنوبا بمسافة مقدارها (١٠٣) نقطة حدودية برية صفوان وما جاورها من مدن فيما تمتد الحدود البحرية مسافة ٣٧ نقطة

حدودية تمر من جزر (شيتانة) وحتى هور عبد الله شرقا وقد صاحب هذا الاعلان خطاب سياسي كويتي غير دبلوماسي ولا ينم عن حسن النية .[١٥]

خامسا. قضية المفقودين: بعد عام ٢٠٠٣ صرحت الحكومة العراقية مرارا بانها لا تمتلك معلومات عن تواجد الكويتيين الا ان الكويت تصر على ان العراق لا يزال يخالف قرارات مجلس الامن الدولي، حيث يشار الى ان هنالك ٦٠٥ مفقودين من الجانب الكويتي و٢٠٠٠ من الجانب العراقي ويطالب الطرفين الى معرفة مصيرهم . فتم تشكيل لجنة مشتركة لتبادل المعلومات بينما يقوم فريق البحث عن الاسرى الكويتين بتقديم تقرير دوري كل ثلاثة اشهر الى ممثل السكرتير العام للامم المتحدة بشأن استرجاع الممتلكات الكويتية ورفات الاسرى الكويتين داخل العراق . وحسب تقرير السكرتير العام للامم المتحدة (بان كي مون) والصادر في العاشر من حزيران ٢٠١٠ فانه يبقى ٣٦٩ شخصا على قائمة المفقودين الكويتين من اصل ٦٠٥ مفقودين ممن تم اعتقالهم .[١٦]